الأنباء
الجمعة 24 مارس 2017

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وأنس الصالح وعصام المرزوق وعبدالرحمن المطوع وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي ورياض العدساني أثناء اجتماع لجنة الميزانيات

سمو الشيخ جابر المبارك مصافحا عدنان عبدالصمد

«الميزانيات» ناقشت «نقطة الارتباط» بحضور المبارك وأكدت أنها لمست تعاوناً حكومياً حول القضايا المطروحة

عبدالصمد: توجّه حكومي لإلغاء قانون إنشاء هيئة الطرق أو تعديله

الصالح: الحكومة أيدت اقتراح بسط رقابة «المحاسبة» على أوجه الصرف في «نقطة الارتباط»

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح، ان وفد الحكومة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الاشغال والنفط والمالية لبوا دعوة من لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة عدد من الموضوعات.

وقال الصالح في تصريح صحافي بمجلس الأمة: بحثنا في اللجنة موضوعات تتعلق بالتشابك ما بين هيئة النقل والجهات المختلفة الأخرى كوزارة الاشغال وبلدية الكويت ووزارة الداخلية، وقضية تبعية نقطة الارتباط وتطوير جزيرة فيلكا، مضيفا انه تم توضيح وجهة نظر الحكومة في هذا الجانب.

وأوضح أنه تمت مناقشة موضوع قضية نقطة الارتباط وتبعيتها وبسط الرقابة عليها، وابدت الحكومة تجاوبها فيما يخص بسط رقابة الصرف من ديوان المحاسبة حيث ابدت الحكومة تأييدها لهذا المقترح. وزاد: ناقشنا أيضا اختصاصات جزيرة فيلكا، حيث بينت الحكومة انه صدر قرار اخيرا بتكليف هيئة الشراكة للمضي قدما بتوقيع العقد الاستشاري الدولي لتطوير وتنظيم جزيرة فيلكا وتشكيل وفد برئاسة البلدية لمناقشة التعديات على الجزيرة والمعوقات الأخرى.

وأشار الصالح إلى أن هذا الوفد يشمل معظم الهيئات الحكومية حيث سيبحث التعديات ورفع تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء يتضمن دراسة اي تعديات او مخالفات على املاك الدولة.

وختم الصالح تصريحه بالقول إن اجتماع اليوم (أمس) سادت فيه الروح الإيجابية وتوافقت آراء اللجنة والحكومة، مؤكدا أن الحكومة ستتابع ما أسفر عنه هذا الاجتماع.

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك مستقلا سيارة كهربائية صديقة للبيئة أثناء حضوره إلى مجلس الأمة أمس

العدساني: اتفاق مع وزير المالية بعدم تفعيل الوثيقة الاقتصادية إلا بعد عرضها على المجلس

ناقشت لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية امس بعض القضايا المرتبطة بالميزانية العامة للدولة بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح، ووزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع، ورئيس ديوان المحاسبة بالإنابة.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إنه تم الاتفاق مع الحكومة على ألا تصرف الاعتمادات المالية المخصصة في الجهات التي لم تنقل اختصاصاتها بعد لهيئة الطرق إلا بمعرفة الهيئة إلى حين حسم التوجه الحكومي بخصوصها، لافتا الى وجود توجه حكومي لإلغاء قانون إنشاء هيئة الطرق او تعديله.

وأوضح أنه بخصوص نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة فقد خلصت اللجنة في توجهها بوجوب وجود رقابة مالية من قبل مجلس الأمة على الميزانية والحساب الختامي لها. وأشار الى أن ذلك لا يعارض تنفيذ مشاريع تأهيل البيئة من آثار الغزو، خاصة أن تقارير ديوان المحاسبة تشير إلى وجود تدن في إنجاز تلك المشاريع.

ولفت إلى أنه تم استنفاد 82٪ من الميزانية الإدارية المخصصة للنقطة والبالغة 25 مليون دينار تقريبا مع وجود مخاوف بأن المبالغ المتبقية لن تكفي للإشراف على مشاريع تأهيل البيئة والممتدة إلى سنة 2037.

وأوضح أن ذلك يعني تحمل الخزانة العامة لتمويل مصروفات النقطة الإدارية القادمة بسبب رفض الأمم المتحدة بأن تمس عوائد استثمار مبالغ التعويضات البيئية لإعادة تمويل تلك الميزانية الإدارية.

وأكد عبدالصمد تعهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بمتابعة كل ما أسفر عنه قرار مجلس الوزراء مؤخرا بشأن إنهاء التجاوزات في جزيرة فيلكا من مشاريع استثمارية على أملاك الدولة دون إثبات تحصيل الإيرادات.

وأشار إلى أن التعهد شمل حسم تبعية إدارة هذه الأملاك إلى هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل لجان تحقيق لبحث التجاوزات السابقة، وذلك حسب توصيات اللجنة السابقة. ولفت إلى تكليف اللجنة ديوان المحاسبة بمتابعة الإجراءات الحكومية في هذا الجانب وتقييم مدى كفايتها وتزويد اللجنة بتقرير نتائج التحقيق فيها.

وقال عبدالصمد إن اللجنة أوصت بأن يكون تقرير ديوان المحاسبة بشأن التداخل والتشابك بالجهات الحكومية محل اهتمام من قبل مجلس الوزراء والتي من شأنها ترشيد الجهاز الحكومي المتضخم. وأشار إلى طلب اللجنة إعادة النظر في مسألة قيام الجهات الحكومية المستقلة بالاحتفاظ بكامل أرباحها والسماح بالاحتفاظ بما يناسب مشاريعها وقدرتها التنفيذية فعليا، وتوريد الباقي لصالح الخزانة العامة. وأكد أهمية ذلك لتعزيز الموارد المالية خاصة أن الاحتياطي العام للدولة يتعرض للنضوب ووجود توجه للاقتراض الخارجي، علما أن كثيرا من الجهات الحكومية تقوم باستثمار فوائضها بدلا من استخدامها لتنمية الجانب التشغيلي لديها. وفيما يتعلق بتضخم الجهاز التنفيذي للدولة وتشابك الجهات، أشار عبدالصمد الى أن إجمالي ما أمكن حصره من الجهات الحكومية بأنواعها بلغ 110 جهات. وأضاف مفصلا: أن الوزارات والإدارات الحكومية بلغت 31 جهة، والجهات الملحقة 20 والجهات المستقلة 15، وبرامج مجلس الوزراء 7 والمكاتب واللجان بمجلس الوزراء 18 والمجالس واللجان العليا 19.

من جانبه، وصف مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب رياض العدساني الاجتماع الذي عقدته اللجنة امس بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزراء المالية والنفط والأشغال بالإيجابي، مبينا أن الاجتماع شهد عددا من الخطوات الإيجابية ولكن يبقى تطبيقها على أرض الواقع. وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة إن الاجتماع تطرق إلى فك الشراكة ما بين القطاعات في القانون الخاص بهيئة الطرق والتعدي على أملاك الدولة في جزيرة فيلكا بإقامة مشاريع تجارية واستثمارية على الجزيرة دون إبرام عقود أو تراخيص مع الدولة وعدم إزالة تلك المخالفات او اتخاذ إجراء بشأنها، مبينا أن النواب طالبوا سمو رئيس مجلس الوزراء بتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير.

ولفت إلى وجود إجراءات قائمة بحق هذه التجاوزات، تم تكليف ديوان المحاسبة بمتابعة تطبيق الإجراءات على أرض الواقع.

وأوضح أنه تم تناول موضوع نقطة الارتباط لمشروعات البيئة والتي خصص لها مبلغ 3 مليارات دولار من التعويضات بسبب ما تعرضت له الكويت في الغزو الغاشم، مبينا أن اللجنة رفضت أن تكون نقطة الارتباط جهة مستقلة وتم الاتفاق على استمرار ديوان المحاسبة بالتدقيق على ميزانيتها، وان تضخ الميزانية والحساب الختامي لرقابة لجنة الميزانيات في مجلس الأمة. وبين أنه ناقش مع وزير المالية عددا من الأمور، ومنها استثمارات الهيئة العامة للاستثمار والتي تملك ما قيمته 592 مليار دولار، وكذلك التأمينات الاجتماعية التي تملك 100 مليار دولار، وضرورة التدقيق على حسابات هاتين الجهتين والأخذ بملاحظات ديوان المحاسبة بشأنهما، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة المالية باستمرار. وذكر أن التأمينات الاجتماعية لديها 338 استثمارا بقيمة 30 مليار دولار، والتقارير أفادت بوجود مضاربات في البورصة وهذا مخالف للوائح والقوانين، وكذلك شبهات وتجاوزات، مؤكدا أن على المدير الحالي لمؤسسة التأمينات أن يعالج تلك التجاوزات أو سيكون شريكا فيها. وأكد أنه تم الاتفاق مع وزير المالية على أن يتم تطوير الوثيقة الاقتصادية، وألا تتم إلا بعد عرضها على مجلس الأمة حتى يضع بصماته عليها، وأن يتم وقف الهدر في المال العام، وتنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص، وألا يتم المساس بجيب المواطن، وخصوصا عند رفع الأسعار لأن المتضرر الأول هم أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة.

من جانب آخر، أعلن العدساني تراجعه عن طلب إحالة الاقتراح بقانون الذي تقدم به لمنع تعارض المصالح من اللجنة التشريعية إلى لجنة حماية الأموال العامة، بعد أن تعهد له رئيس اللجنة التشريعية بأن يناقش القانون بصفة مستقل.

اقترح زيادة علاوة الابن المعاق إلى 150 ديناراً

الدوسري: قبول أبناء «البدون» حملة إحصاء 65 في «التربية»

ناصر الدوسري

قدم النائب ناصر الدوسري اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: انطلاقا من المسؤولية الإنسانية التي عرفت بها الكويت، والتي من أهم مظاهرها توفير الحياة الكريمة لأبنائها، وبما ان إخواننا من فئة البدون ولدوا على أرض هذا البلد وساهموا في بنائه وحماية أمنه، كما ان منهم كفاءات علمية يمكن أن تستفيد منها الدولة في مختلف المجالات، حيث يوجد منهم حملة شهادات عليا، يجب أن تستفيد منهم الدولة في جميع المجالات والأنشطة.

ونص الاقتراح على قبول أبناء البدون من حملة إحصاء 1965 في مدارس التعليم العام لوزارة التربية أسوة بإخوانهم أبناء وأحفاد العسكريين.

كما قدم النائب ناصر الدوسري اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما يعانيه أرباب الأسر التي توجد بها حالات إعاقة على اختلاف أنواعها من معاناة مادية ونفسية، وحيث إن المريض المعاق يتطلب رعاية فائقة، الأمر الذي يزيد على كاهل الأسرة عبء النفقات التي تحتاجها لرعاية طفلها المعاق، بما يتطلب زيادة علاوة الأولاد الممنوحة لرب الأسرة ومضاعفتها وذلك لكي يتسنى توفير رعاية كاملة للطفل المعاق. ونص الاقتراح على قيام الحكومة ممثلة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بزيادة علاوة الأولاد التي تمنح لوالد الطفل المعاق أو من يرعاه وزيادتها إلى 150 دينارا شهريا بدلا من 100 دينار للطفل، على أن تقوم وزارة المالية بإدراج الاعتمادات المالية اللازمة للوفاء بهذا الالتزام اعتبارا من ميزانية 2017/2018.

«التشريعية» تناقش الأحد المقبل «تعارض المصالح» و«مكافحة الفساد» بشكل منفصل

محمد الدلال

الدلال: نعمل على إقرار قوانين تحمي هوية المواطن وألا يتحول إلى «بدون» بشخطة قلم

قال رئيس اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال إن اللجنة ستباشر من الأحد المقبل قوانين «تعارض المصالح» و«هيئة مكافحة الفساد» و«الشفافية» بشكل منفصل ثم ستنظر اللجنة بعد ذلك في دمج هذه القوانين بقانون واحد أم إقرارها منفردة. وأضاف الدلال في تصريح صحافي في مجلس الأمة أن ابطال هيئة مكافحة الفساد سيدخلنا في معمعة بسبب تكرار طلبات الإبطال ونفس المحامي الذي طعن في السابق بمرسوم الضرورة يطعن في شق القضاء.

وأوضح أنه في كل دول العالم يلتزم القضاء بتقديم اقرارات الذمم المالية شأنهم شأن السلطات الأخرى، مشيرا إلى أن إبطال الهيئة سيفتح المجال أمام ابطال توقيعنا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لأنها تخضع القضاة لهذا الأمر.

وفي موضوع آخر، قال الدلال إن التشريعية لم يصلها شيء من لجنة الداخلية والدفاع حول الجنسية والانتخابات والمفترض انهم اللجنة المختصة والتشريعية معنية فقط بالجانبين الدستوري والقانوني ولا تدخل في التفاصيل.

واقترح الدلال فتح نقاش موسع يأخذ وقته في مسألة منح وتنظيم الجنسية حتى نضمن انجاز التشريع الخاص بها بطريقة توافقية يقبلها المجتمع. وأوضح الدلال أن هناك لبسا حول المقترحات التي تدرسها التشريعية وأخرى تدرسها الداخلية والدفاع بشأن الجنسية، حيث تناقش «الداخلية والدفاع» ضوابط المزدوجين وتجنيس ابناء الكويتيات.

واعتبر الدلال أنه من غير المناسب أن تناقش الآن المقترحات المتعلقة بمنح الجنسية لأبناء الكويتيات ووضع ضوابط جديدة بالنسبة للمزدوجين أو آلية جديدة لسحب أو إسقاط الجنسية، وطالب بتأجيلها إلى ظروف أفضل للتعاطي معها. وبين أنه في المقابل أقرت التشريعية مقترحا بشأن تعديل قانون المحكمة الإدارية بمنح من صدر قرار بسحب أو إسقاط جنسيته الحق في اللجوء إلى القضاء، وهذا هو المقترح الذي نظرته اللجنة التشريعية.

ولفت إلى أن من يفقد جنسيته لا يمكنه التصرف بأي ممتلكات أو عقار ما لم يمنحه القاضي حق التصرف إلى أن يتم الفصل في قضيته أمام القضاء، مشيرا إلى وجود تلاعب في منح الجنسية وأنه لا يريد ان يصبح المواطن «بدون» بشخطة قلم.

واعتبر أن سحب الجنسية من دون تحقق يخالف الدستور الذي يعطي ضمانات للدفاع، مؤكدا أن اللجنة التشريعية لم تقر إطلاقا موضوع المزدوجين وأبناء الكويتية أو وضع ضوابط جديدة لسحب وإسقاط الجنسية تتعلق بحكم قضائي مسبق.

وأعرب الدلال عن أمله أن يتم إقرار المقترح في جلسة الثلاثاء المقبل، موضحا أن استبعاد دور العبادة من تعديل قانون المحكمة الإدارية كان بناء على آراء أغلبية أعضاء اللجنة لعدم المواءمة.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة القبندي الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

فاطمة علي محمد القبندي

والدة كل من:

د. جاسم علي القبندي - د.حمد علي القبندي

د. فهد علي القبندي - ضاري علي القبندي

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون